صـــــــوتُ الثـــــــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

usmlo.org

للمشاركة بتحركات شهر مارس

لإنهاء كل الحروب الأمريكية الآن! للدفاع عن حقوقنا جميعاً

تحي المنظمة الماركسية – اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية منظمي التحركات لإنهاء الحروب الأمريكية وللدفاع عن الحقوق في كافة أنحاء البلاد. ففي الرابع من مارس، نظمت تحركات دفاعاً عن حق التعلم. وفي العشرين منه ستنطلق تظاهرات ضد الحروب والإحتلالات الأمريكية في واشنطن العاصمة وسان فرانسيسكو وسواهما. وفي الحادي والعشرين سينطلق تحرك جماهيري في العاصمة دفاعاً عن حقوق المهاجرين. وتتميز هذه التحركات بتنوع المشاركين بها في طول البلاد وعرضها، من الشبيبة والمدرسين والنقابات العمالية وقدامى المحاربين والعائلات والمنظمات السياسية والحقوقية والمجموعات الدينية والمدنية وسواها. تبدأ فعاليات الشهر في الرابع منه بتحرك الطلاب والمدرسين والأهالي سويةً دفاعاً عن حق التعلم وعن المدارس العامة التي تخدم الصالح العام. يرفض المنظمون إدعاءات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات بإنعدام الأموال اللازمة ويطالبون بتحقيق مطالبهم. فمن واجب الحكومة الإضطلاع بمسؤلياتها الإجتماعية وضمان حقوق الناس بالدرجة الأولى، في ظل الموازنة العسكرية الأضخم التي يطالب بها الرئيس أوباما والبالغة 708 بليون دولار. منها 158 بليوناً لحروب العراق وأفغانستان والباكستان و112.8 بليون لمزيد من الأسلحة. يطالب الشباب والمدرسون بإنهاء تمويل الحروب وتمويل المدارس بشكل كامل عوضاً!

ستنظم مجموعة سلام التحرك مخيماً للمطالبة بعودة الجنود للوطن على أرض نصب العاصمة التذكاري إعتباراً من 15 مارس. ستتضمن فعاليات الأسبوع حلقات تثقيفية وتوعية وتدريب على التظاهر السلمي. وسيشارك الناس من كافة أنحاء البلاد في العصيان المدني الذي يبدأ يوم 22 مارس بهدف "إعاقة الحركة الطبيعية في العاصمة يومياً من خلال المقاومة المدنية وللتعطيل على سير الأمور على عادتها في العاصمة." ينوي المشاركون الإستمرار بهذه التحركات حتى عودة الجنود للوطن.

سيتجمهر المزيد حول البيت الأبيض يوم 20 مارس للمطالبة بعودة الجنود وإنهاء الحروب والإحتلالات في العراق وأفغانستان والباكستان وعدم الإعتداء على إيران لدفع التعويضات لهايتي ولإرسال الأطباء عوضاً عن الجنود! وذلك في الذكرى السابعة لإجتياح العراق. في سنة حكم أوباما الأولى تجاوز عدد هجمات الطائرات دون طيار تلك المنفذة طوال فترة حكم الرئيس السابق جورج بوش. ورغم أن الولايات المتحدة ليست في حال حرب مع الباكستان، إلا أن هجمات هذه الطائرات مسؤولة عن مقتل المئات وهو إعتداء وجريمة حرب. يؤكد المتظاهرون على رفضهم منطق أن "الحرب هي أداة سلام" ويندون بجرائم الولايات المتحدة العدوانية وضد السلام. ويؤكدون أنهم يمثلون أغلبية الأمريكيين وبأن هذه الأغلبية تريد حكومة ورئيس معاديين للحرب. ***التتمة على الصفحة الثانية***

"برنامج الأجنبي المجرم"

جهاز الهجرة والجمارك يرحل عمالاً مهاجرين بشكل غير عادل

يتم إستخدام "برنامج الأجنبي المجرم" (CAP) الذي يشرف عليه جهاز الهجرة والجمارك (ICE) للتحقق من وضعية المحتجزين في السجون قبل توجيه أية تهم إليهم. وعليه يتم تسليم بصمات والمعلومات الشخصية لمن تم إحتجازهم لتجاوزات مرورية صغيرة فحسب إلى جهاز الهجرة والجمارك، يمكنه بعدها من إعتقال المحتجزين وترحيلهم بغض النظر عن أنهم لم يرتكبوا أية جريمة.

وقد تسبب البرنامج بترحيل 48 بالمئة من المهاجرين المرحلين ومنهم عدد ممن قضوا سنوات عديدة في الولايات المتحدة، أغلبهم من المكسيك وبالدرجة الثانية من أمريكا الوسطى والجنوبية ودول الشرق الأوسط وجنوب أسيا.

فقد وجه جهاز الهجرة والجمارك بإستخدام هذا البرنامج تهماً لـ 67,000 مهاجراً خلال السنة المالية 2006 وهو رقم تضاعف في العام التالي إلى 164,000. وفي السنة المالية 2008 قفز العدد إلى 221,000 غير مواطن.

يدعي جهاز الهجرة والجمارك أن غاية البرنامج هي التخلص من "مجرمين خطرين." إلا أن الوقائع تناقض هذا الإدعاء، فمعظم اللذين تم ترحيلهم أوقفوا لجنح منها مخالفات مرورية. ومن المؤكد أن التنميط العنصري يستعمل على نحو واسع حيث يتم إعتقال من يبدو أنهم من

أصول لاتينية لإرتكابهم مخالفات صغيرة عوضاً عن إصدار مخالفة يتبدى من أن العديد من المتهمين لم يرتكبوا أية أفعال جرمية. فقد خلص تقرير صادر عن وزارة الأمن القومي في أوكتوبر 2009 إلى أن 57 بالمئة من المهاجرين اللذين جرموا على أساس هذا البرنامج في السنة المالية 2009 لم يدانو جنائياً بما يتجاوز نسبة الـ 53 بالمئة للعام السابق. وبينت دراسة أخرى مؤخراً أن أغلبية المهاجرين المحتجزين في عهدة جهاز الهجرة والجمارك معتقلين لجنح لاأكثر، وقد بلغت نسبتهم 58 بالمئة خلال 2008 أي أكثر من نسبة الـ 38 بالمئة في 2007 و34 بالمئة في 2006.

ستزيد موازنة أوباما تمويل هذا البرنامج والبرامج الشبيهة. فقد أكدت وزارة الأمن القومي على "تعزيزها إجراءات تنفيذ القانون" مدعية أنها تستهدف "المجرمين الأجانب اللذين يشكلون تهديداً للسلامة العامة." وتظهر الوقائع أن من يتم إستهدافهم هم المهاجرون وعائلاتهم وليس المجرمون. لاتخطط الوزارة إنهاء البرنامج وممارساتها الغير العادلة من تنميط وترحيل جائرين. لابل تهدف إلى زيادة المرحلين بنسبة 4 بالمئة، وتخصص لهذه الغاية موازنة قيمتها 1.6 بليون دولار.

ومن إحدى أهداف البرنامج وأوامر الحجز الصادرة عن جهاز الهجرة والجمارك هو دمج أجهزة إنفاذ القانون الفدرالية والولاياتية والمحلية. عادية بحقهم أو تنبيههم إلى ضرورة إصلاح ضوء سيارتهم المكسور. فعندما يعتقل من يشك بكونه مهاجراً يتم إخطار جهاز الهجرة والجمارك والذي يقوم بعدها بإستجوابه وبالأمر بإحتجازه **بأمر من الجهاز**. يعني هذا أنه بغض النظر عن نتيجة القضية، أي **البراءة أو** الإفراج المشروط أو بغرامة، يتم إحتجاز الشخص لـ 48 **ساعة** إضافية، بعدها يتم العمل على ترحيله على الأغلب برغم عدم **إرتكابه** جريمة أو جنحة.

إن مخالفات قوانين الهجرة طابعها مدني وليس جرمي. إلا أنه من خلال هذا البرنامج يتم تجريم المهاجرين ويتم إستعمال أجهزة إنفاذ القانون المحلية لتطبيق إجراءات مدنية متعلقة بقوانين الهجرة وتتعزز كذلك سلطة جهاز الهجرة والجمارك في نظام السجون. وعليه يساهم هذا البرنامج في إزالة مايميز القانون المدني عن القانون الجنائي ومايفصل أجهزة إنفاذ القوانين العادية المحلية عن تلك الفدرالية المتخصصة بمجال الهجرة. والنتيجة تنميط عنصري واسع وزيادة جذرية في ترحيل العمال وتفريق عوائلهم بالإضافة إلى تصاعد صلافة وحصانة جهاز الهجرة والجمارك والمسؤولين المحليين في إرهاب المهاجرين وجماعات مدنية بأكملها.

لإنهاء المداهمات والترحيل/ ولتسوية الأوضاع القانونية الآن!

لإنهاء كل الحروب الأمريكية- تتمة الصفحة الأولى

وستنظم عشرات الجماعات المؤيدة لحقوق المهاجرين تحركاً جماهيرياً يوم 21 مارس في ميدان العاصمة القومي للمطالبة بإنهاء المداهمات والترحيل ولتسوية الوضع القانوني فوراً. وستسبقها في العاشر من الشهر تحركات إقليمية من مؤتمرات صحفية للمطالبة بحقوق المهاجرين وبتحرك أوباما لتشريع إصلاح قوانين الهجرة. ووفق إحدى المنظمات: "ندعو الرئيس والكونغرس للتحرك بسرعة. نريد الفعل من قياداتنا المنتخبة. وهم فشلوا في هذا الإختبار فعلينا أن نتولى تقرير الأمور بأنفسنا والتعبير عن هذا الإلتزام بالتظاهر في العاصمة في 21 مارس.

يعتري الغضب الكثيرون بأنه تم ترحيل 387,000 فرد في سنة حكمه الأولى أي مايتجاوز عدد أولائك المرحلين في عام بوش الأول بـ 120,000. إن الميزانية التي خصصها أوباما لوزارة الأمن القومي البالغة 56.3 بليون ستستخدم لمزيد من الهجمات على المهاجرين. ومنها مبلغ 4.6 بليون لإستقدام 20,000 عنصر إضافي لحراسة الحدود الجنوبية ولإستكمال تشييد جزء أخر من جدار الموت الحدودي في أريزونا. وقد تسبب هذا الجدار بموت المئات. وخصصت الوزارة 1.6 بليوناً لإنفاذ قانوني "التجمعات الآمنة" و 287(g) المتعلق بإستخدام القوى الأمنية المحلية في أمور الهجرة الفدرالية. هذا القانون مسؤول عن العديد من الهجمات والتنميط العنصريين والحجز والترحيل الجماعيين للعديد وهم براء من أي جريمة.

تتزامن هذه التحركات مع المراجعة التي يجريها الناس لعام أوباما الأول في الحكم وخاصة الوعود التي قال أنه سينجزها في السنة الأولى وهي إنهاء حرب العراق وإغلاق سجن غوانتانامو وإصلاح قوانين الهجرة. تتابع حرب العراق وتتصاعد حروب الولايات المتحدة في أفغانستان والباكستان. تم إجتياح هايتي بإسم الإغاثة، إذ تم إرسال 15,000 جندي في حين أن الناس يطلبون أطباء لاجنود! ويستمر كذلك الحجز الجماعي للمهاجرين والإعتقال اللا قانوني في المراكز السرية حول العالم.

ومن علائم إدعاء أوباما أن الحرب هي أداة للسلام الرد العسكري على كارثة هايتي والتهديدات ضد إيران. هذا بالتناقض مع معرفة الجماهير الراسخة بأن التضحيات الكبيرة هي ما مكنت من ترسيخ الأعراف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مثل معاهدات جنيف ومبادئ نورمبرغ. وهي مبادئ توكد على تعريف القانون الدولي بأن التحضير للحروب العدوانية، بما فيها الدعاية الحربية، هي جريمة ضد السلام. وعليه تم حظر الحروب العدوانية وتم إرساء مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية. ويحرم القانون الدولي والقانون الأمريكي التعذيب والحجز الغير محدد الأجل. وقد ندد تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إستخدام الولايات المتحدة للإعتقال السري مشيراً إلى أن هذه التجاوزات قد ترقى إلى كونها جريمة ضد الإنسانية. وخص التقرير إنتقاده لسجن بغرام في أفغانستان وطالب بالكشف عن كل التحقيقات المتعلقة بالتجاوزات المرتكبة.

مع إقتراب إنتخابات 2010، بتبدى للعديد فشل الترتيبات الحكومية القائمة، والتي لاتحول دون خوض الرئيس حروباً عدوانية لكنها تمنع تحقق إرادة الأغلبية المعارضة للحرب. وبالمثل لاتحول هذه دون ممارسة التعذيب والحجز الغير محدد، لكنها تعرقل المطالبة بإغلاق غوانتانامو وبغرام الآن. ولا تعرقل هذه الترتيبات حجز وترحيل المهاجرين الجماعيين، لكنها تحول دون حل مسألة الهجرة وبما فيها المطالبة الجماهيرية بتسوية الوضع القانوني للجميع. عفى على هذه الزمن في عالم اليوم حيث يطالب الناس بالحق بإتخاذ القرارات. لابد من ترتيبات جديدة تمكن الناس سياسياً ولابد من التصدي لهذه المشكلة في هذه المرحلة.

يستغل الناس تحركات شهر مارس لتنظيم قواهم حيث يقررون ويناضلون لتحقيق قراراتهم ولتعزيز وحدتهم مع سائر المناضلين ولإشراك المزيد من الناس في النضالات القادمة. وبدأوا فعلاً بإنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالإنتخابات وبالتحضير لطرد السياسيين القدماء ولجلب سياسيين جدد من كوادرهم لتمثيلهم وللقتال من أجل حقوق الناس!